

علي الجرباوي*

المأزق الفلسطيني:

ابتعاد الهدف وانغلاق المسارات

تتناول هذه المقالة التطورات الفلسطينية في اتجاهين: أزمة المفاوضات مع إسرائيل، وأزمة الانقسام الفلسطيني الداخلي، وتحاول الإجابة عن أسئلة عن الآمال المعقودة والخيارات المتاحة - وسط "انغلاق المسارات" - بشأن المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية التي وصلت إلى طريق مسدود، وبشأن الحالة السياسية الفلسطينية الهشة بدورها.

للفلسطينيين الحد الأدنى من مطالبهم لإنهاء الصراع؟ وهل يمكن لأي عملية مفاوضات بين طرفين غير متكافئين في القوة أن تُنتج للطرف الأضعف حلاً يستوفي أقصى مطالبه التي تُشكّل في الوقت ذاته الحد الأدنى المقبول لهذا الطرف لعقد اتفاق؟ وهل يمكن لأي عملية مفاوضات أن تحقق في نهايتها لطرف، وخصوصاً إذا كان الأضعف، جميع المطالب التي دخل بها المفاوضات في البداية؟ ولماذا وعلى ماذا، إذا، يتم التفاوض؟ اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل بداية، فخسرت المصدر الأساسي

كسابقاتها على مدى أكثر من عشرين عاماً، لم تُنتج جولة المفاوضات الأخيرة التي رعاها جون كيري لتسعة أشهر الحل المنشود للصراع، ولا حتى إطاراً فضفاضاً يحدد أسس حل الصراع، أو مجرد تفاهم يسمح على الأقل بتمديد عملية المفاوضات. لم تُنتج هذه الجولة التقدم الذي قيل إنه تحقق، وإنما استغلها الإسرائيليون فقط غطاء لتعميق وجودهم في الأرض المحتلة، في حين خرج منها الفلسطينيون باتفاق لتحرير دفعة صغيرة من الأسرى، وهو اتفاق لم يُستكمل.

لكن هل كان واقعياً ومتوقعاً أن تُنتج هذه المفاوضات حلاً مقبولاً يلبي

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت.

التنازلات فعلياً عن "الثوابت الوطنية" الأصلية، لكن من دون الاعتراف بذلك شكلياً. فالمهم كان أن تستمر المفاوضات حتى نهايتها ليقوم الجانب الفلسطيني حينها، وحينها فقط - كونه الأساس المعتمد من وجهة النظر الفلسطينية هو توقيع الاتفاق النهائي - باستدراك ما تم التراخي فيه أو التنازل بشأنه. كان هناك دائماً توقُّع بأن تُفضي المفاوضات إلى النتيجة المأمولة.

* * *

كان محمود عباس أكثر وضوحاً من ياسر عرفات في اتِّباع النهج التفاوضي. فقد رأى أن الإمكان الوحيد لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية يكمن في التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل على أساس التفاوض فقط. وهذا التفاوض قد يُسند بمقاومة سلمية للاحتلال، لكن ليس باللجوء إلى العنف المسلح على الإطلاق. لم يكن هذا المنطلق تكتيكياً عند عباس - كما يُظن أنه كان كذلك عند عرفات - وإنما كان يُعبّر عن اقتناعات فكرية راسخة تحوّلت إلى محرك استراتيجيا العمل الفلسطيني خلال العقد الماضي على الأقل.

في جولة المفاوضات الأخيرة التي رعاها الوزير كيري لم يكن عباس متشدداً، وإنما كان يريد للمقاربة الأميركية أن تنجح. كان على استعداد للمقايضة لأنه كان يفهم معنى التفاوض من جهة، ويعي مخاطر التوغل الإسرائيلي الاستيطاني في القدس والضفة، من جهة أخرى. كان يريد التوصل إلى اتفاق يُنقذ من خلاله ما يمكن إنقاذه، وذلك على قاعدة تقليص الخسائر إلى أدنى درجة ممكنة. كان يؤمن ويأمل بإمكان تحقيق حل الدولتين، إذ لم يكن على

لقوتها التفاوضية، ثم دخلت بعد ذلك في مفاوضات ابتدأت بـ: المطالبة الفلسطينية بإنهاء احتلال سنة ١٩٦٧؛ إقامة الدولة الفلسطينية؛ إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة، وعلى رأسها القرار رقم ١٩٤. كان هذا هو السقف الأعلى للمطالب الفلسطينية عند انطلاق المفاوضات، وكان هو نفسه يُشكّل أدنى نتيجة متوقعة عند نهاية هذه المفاوضات. لقد كان أمراً سانجاً توقُّع أن تُنتج المفاوضات مع إسرائيل للفلسطينيين المطالب ذاتها التي دخلوا فيها عملية المفاوضات.

الخلل، إذاً، كان يكمن في المنطلق، منذ اتفاق مدريد وإعلان مبادئ أوسلو. لكن مع ذلك، أصبحت المفاوضات منذ ذلك الحين، على علتها، تُشكّل للجانب الفلسطيني الخيار الاستراتيجي الوحيد، على أساس أن إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل تتطلب موافقة الأخيرة، وبالتالي، فإنه يجب التفاوض مع إسرائيل لتحقيق هذا المطلب. باختصار، كانت الفكرة والقناعة أن حل الدولتين لن يتحقق إلا من خلال عملية التفاوض. وهكذا انطلقت هذه العملية، وكلما كانت تتعثر كان الجانب الفلسطيني يلجأ إلى فتح خيارات أخرى، ليس بصورة استراتيجية، وإنما بشكل تكتيكي يستهدف دائماً، إما إعادة بث الحياة في مسار مفاوضات متعثر، وإما محاولة إدخال تحسينات على شروط ابتدأت أصلاً متدنية. ولم تنشأ نيات جدية للتوقف عن المفاوضات نهائياً. أمّا الخلل الثاني فيمكن في الاعتقاد أن عملية المفاوضات التي ابتدأت معلولة كان يمكن أن تعطي نتائج غير النتائج المتوقعة منها. وبالتالي، حكمت ضرورة استمرار المفاوضات أن تتوالى

كان عباس ولا يزال يراهن على إمكان استمرار المفاوضات، فمن دونها لم يكن لديه استراتيجية بديلة، بل يمكن الادعاء أنه لم يكن يؤمن باستراتيجية بديلة. فإمّا مفاوضات تُنتج على الأقل متوالية من النتائج المتعاقبة التي يمكن من خلال تراكمها تحسين الوضعية الفلسطينية، وإمّا التخلي عن المنصب. لذلك بدأ بتكثيف إشارات المطالبة بإيجاد البديل، كونه قارب الثمانين من عمره. وكان من هذه الإشارات طرحه خيارين متناقضين كي يوظفهما تكتيكياً، ويرفع من خلالهما وتيرة القلق لدى إسرائيل والولايات المتحدة لحتّهما على عدم ترك المسار التفاوضي ينهار: الأول، التلويح العلني بحلّ السلطة وإعادة "تسليم المفاتيح" إلى إسرائيل؛ الثاني، السعي الحثيث لإتمام المصالحة التي طال انتظارها فلسطينياً مع حركة "حماس" لتنتج بعد حين انتخابات عامة للسلطة التي يهدد بحلّها. ولأسباب تضيقية خانقة - سياسية ومالية وأمنية - كان تجاوب "حماس" سريعاً، وإلى درجة ما مفاجئاً، مع توجه عباس إلى إتمام المصالحة التي كان اتّفق على معالمها، وكانت تنتظر منذ أعوام. في غضون أيام تم توقيع "إعلان غزة"، وطويت صفحة خيار حلّ السلطة الذي سُحب من التداول، وبدأ التركيز على تأليف حكومة وحدة وطنية تقود البلد إلى انتخابات عامة بعد تأليفها بستة أشهر على الأقل. هذه الانتخابات المتوقعة بعد أشهر تفتح أمام عباس أحد احتمالين: الأول، أن توفر الفترة الزمنية لحين إجراء الانتخابات فرصة لاستئناف المفاوضات التي يستطيع أن يدّعي أنه استطاع الحصول على قبول "حماس" بها، ولو بشكل ضمني، وبالتالي، إعطاء الإسرائيليين والأميركيين حافزاً

اقتناع بإمكان تحقق حلّ الدولة الواحدة، على الأقل في المستقبل المنظور. في هذه الجولة التفاوضية لم تكن المشكلة عند عباس، وإنما كانت تتمركز في نتيجه وأعضاء ائتلاف حكومته اليمينية. فقد فضّل أعضاء هذا الائتلاف، في أغلبيتهم، توسيع السيطرة الاستيطانية على الحفاظ على استمرارية وجودهم داخل الحكومة. وفضّل نتيجه الحفاظ على استمرارية ائتلافه الحكومي على التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين. وعلى الرغم من جميع المؤشرات الإيجابية الصادرة عن عباس لتشجيع التوصل إلى اتفاق، وتحملّه العديد من العقبات التي وضعها نتيجه وأعضاء من حكومته في طريق المفاوضات، فإنه لم يتمكن في النهاية من التفاوض عن رفض هذه الحكومة الإفراج عن الدفعة الرابعة من قائمة الأسرى التي كان متفقاً مسبقاً عليها. فقد كان إطلاق الأسرى، مع محدودية العدد المتفق عليه، هو الإنجاز الوحيد الملموس للمفاوضات، والذي ضَمِن لها الموافقة الشعبية، وإن على مضض. في ضوء تصاعد الانتقادات الداخلية لاستمرار عملية التفاوض التي بدأ الرئيس الفلسطيني شخصياً يلام عليها، اضطر عباس إلى الرد على الخطوة الإسرائيلية الاستفزازية، فوَقَّع بصورة عاجلة واستعراضية طلبات انضمام لمواثيق ومعاهدات دولية، مُنهيّاً التزاماً فلسطينياً سابقاً بعدم التوجه إلى الانضمام إلى مؤسسات الأمم المتحدة. ومع أن الطلبات المقدّمة لم تكن لتؤثر كثيراً في إسرائيل، إلاّ إنها فتحت الاحتمال المستقبلي لهذا التوجه، وخصوصاً إمكان الانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية، وهو الأمر الذي تخشى إسرائيل عواقبه.

لقد أصبح عباس، كما كان عرفات، لكن مع اختلاف الظروف والأسباب، هو النظام السياسي الفلسطيني.

غير أنه بينما كانت قوة عباس تتزايد، كان النظام السياسي الذي أصبح يجسده، يتداعى ويصيبه وهنٌ شديد، كأن إحلالاً تمّ بين النظام ورئيسه، فأضحى الرئيس أهم من النظام الذي يمثله. ويمكن الإشارة إلى أربعة عوامل ساهمت في إظهار الوضعية الضعيفة للنظام:

أولاً، انكفاً هذا النظام وانحسرت مفاعيله الأساسية في الداخل الفلسطيني، وذلك بعد أن فقد الخارج [الفلسطيني] أهميته السياسية بانتقال القيادة الفلسطينية إلى الداخل بعد إبرام اتفاق أوسلو. ومع الوقت أصبح الخارج [الفلسطيني] مجرد تابع يتشكل من تجمعات سكانية فلسطينية تواجه ويالات أماكن تواجهها. ومن خلال التوقع وبسببه فقدت هذه التجمعات قدرتها على المشاركة السياسة الفاعلة والمؤثرة، ولم تعد تشكل جزءاً مهماً من صناعة القرار السياسي الفلسطيني، وإنما أضحت مهمشة ليس لها قدرة على التأثير داخل هذا النظام الذي أصبحت متكئة عليه بعد أن كانت المهيمنة فيه. وهذا التحول أفقد النظام السياسي الفلسطيني جزءاً مهماً من تكوينه ومصدر قوته. وجزءاً ذلك يصبح اللين تجاه شروط التسوية مع إسرائيل مفهوماً، إذ يُعبّر أساساً عن رغبة الداخل في إنهاء الاحتلال كأولوية تطغى على الحقوق الأخرى المسلوبة، مثل حق اللاجئين في العودة.

ثانياً، لم يقف الحدّ عند انحسار النظام السياسي في الداخل، وإنما أصابه الانقسام السياسي بين حركتي "فتح" و"حماس"، المتكئ أصلاً على فصل جغرافي بين الضفة والقطاع، بضربة تقليصية جديدة.

جديداً لاستئنافها، وهذا الأمر إن تم فإنه يعني أن عباس باق في منصبه؛ الثاني، إذا تعذر استئناف المفاوضات، فإن الوقت يكون حينها قد حان للانسحاب، لكن بعد أن يكون قد أغلق ملف الانقسام المؤرق له كونه حدث في عهده من جهة، وكذلك إبراز صموده وعدم تقديمه تنازلات إلى إسرائيل في المفاوضات السابقة، من جهة أخرى. باختصار، يشترى الرئيس الفلسطيني حالياً فسحة من الزمن كي يترك مجالاً لتدريج الاحتمالات بعد أن أعاد تجميع الخيوط المهمة فلسطينياً بين يديه.

* * *

لا شك في أن الرئيس عباس لاعب سياسي ماهر، وخصوصاً داخل الساحة الفلسطينية. فقد استطاع على الرغم من كثير من الظروف غير المواتية، بل من خلال استخدامها، أن يوطد أركان حكمه بشكل مثير للإعجاب. فبعد أن كان على خلاف مع الرئيس عرفات وصل إلى حد القطيعة، وأدى إلى خروجه من رئاسة الحكومة وخسارة مكانته واعتكافه سياسياً، عاد مع وفاة الأخير كي يقود المشهد السياسي الفلسطيني لعدم وجود منافس أو بديل. ومنذ ذلك الحين أدت الظروف السلبية التي أحاطت بالفلسطينيين - من انقسام داخلي أودى بقطاع غزة ليقع تحت سيطرة حركة "حماس"، وغياب المجلس التشريعي، وتغيب الانتخابات العامة، واستفحال التنافسات والصراعات داخل حركة "فتح" وبين قياديين الجدد - إلى تكديس السلطات والصلاحيات بين يديه، على الرغم من تآكل شرعيته الانتخابية وانتقالها إلى شرعية مستندة إلى "ضرورات الوضع الخاص".

لهذا الارتخاء) يطالها تدمير ونقد كبيران من كثير من الفلسطينيين، إلا إنه لم يُكتب النجاح لأي محاولة لإعادة بعث الحياة في أدوات الفعل السياسي المتقدمة، أو في لاستبدالها بأخرى جديدة. باختصار، لم تنته حقبة الفصائل مع أن معظم الفصائل انتهت، ولم تبدأ مرحلة الأحزاب مع أن هناك حاجة موضوعية ماسة إليها، فثمة حالة من الخدر تصيب النظام السياسي الفلسطيني حالياً.

رابعاً، أدت عوامل عديدة - منها الثلاثة السابقة - إلى إضعاف دور منظمة التحرير الفلسطينية. فمع أنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وتحمل الصفة التمثيلية الرسمية لحركة التحرر الوطني الفلسطيني، الأمر الذي يعني أنها أهم مؤسسة فلسطينية لحفظ الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، إلا إنه لم يبق منها الآن بصورة فعلية سوى هيكل يُستخدم عند الحاجة فقط.

ويبدو أن الإرث الإيجابي السابق للمنظمة، وضرورة الإصلاح التي يُطالب بها، لن يتمكن من إنعاشها وإعادتها إلى فاعليتها السابقة. هذا على ما يبدو أضحى تاريخاً من الصعب أن يعود، ليس فقط لأن رغبة المطالبين بإصلاح المنظمة تنصبّ أساساً على المحاصصة السياسية، بل لأن الظروف الموضوعية لوضع المنظمة تغيرت بالكامل؛ فهي الآن تقبع تحت الاحتلال، ولم يعد لديها قرار مستقل خارج إطار قيوده. ولا يوجد أي مؤشرات تدل على رغبة فلسطينية في إخراج المنظمة من هذا القيد، كما لا يتوفر على ما يبدو موقع في الخارج مستعد لاحتضانها كي تعود وتتصرف كما كانت في الماضي. لقد انكسرت المنظمة لتصبح، من ناحية فعلية، مجرد ملحق للسلطة الوطنية الفلسطينية التي من المفترض أن تكون تابعة لها.

فقد انحسر هذا النظام ليبقى في الضفة، بينما تشكل له رديف مغاير في غزة. ومع مرور الوقت استحكمت الفرقة المبنية على اختلاف الرؤى واستفحال التعارض، فأدت إلى ازدواجية في تشكيل الأجهزة وإقامة المؤسسات. لقد أصبح النظام السياسي الفلسطيني على أرض الواقع يتكون من نظامين سيصعب، حتى في حال نجاح المصالحة بالكامل، إعادة دمجهما في نظام موحد، وسيبقى النظام، ولوقت طويل، منقسماً، مع تغليف بحكومة موحدة.

ثالثاً، أدى الانقسام إلى تعميق تبعات سلبية كان النظام السياسي يعانيها أصلاً، منها تردّي الوضع المؤسساتي، وبالتالي تكلس آليات الفعل السياسي وتقلص المشاركة في الحياة السياسية العامة. لقد كانت الفصائل السياسية، باستثناء حركتي "فتح" و"حماس"، قد بدأت تفقد بريقها وينحسر تمثيلها قبل وقوع الانقسام، ومع الانقسام زاد تهميشها ولم تعد قادرة على التأثير في مجرى الحياة السياسية بشكل فاعل، حتى تحولت إلى ديكور للمشهد السياسي المهيمّن عليه من الفصيلين الأساسيين المتعارضين. لقد أفقد هذا التكلس الحياة السياسية الفلسطينية حيويتها وجاذبيتها التي اتسمت بها في عقود زمنية سابقة، الأمر الذي أدى إلى عزوف متزايد، وخصوصاً عند فئة الشباب، عن الانخراط والخوض في الشأن السياسي العام، والتركيز عوضاً عن ذلك على الانهماك بالشأن الخاص. وكانت النتيجة أن انحسرت الروح الجماعية وحلّت مكانها الفردانية والنفعية كي تصبح أساس المحرك القيمي للمجتمع. ومع أن ظاهرة تكلس الحياة السياسية وما تبعها من ارتخاء في الحس العام (يشار بصورة متزايدة إلى مدينة رام الله كمثال

جماع المقاومة المسلحة ضد الاحتلال. كما أنه مطلوب منها التنسيق الكامل في مختلف الشؤون مع سلطة الاحتلال، بما في ذلك التنسيق الأمني. وذلك كله مطلوب على افتراض ضرورة الحفاظ على الظروف الملائمة لاستمرار التفاوض من أجل إيجاد تسوية للصراع على أساس حل الدولتين. لكن أصبح واضحاً أن إيفاء السلطة المستمر بالتزاماتها لم يعد مرتبطاً بمفاوضات فاعلة ومنتجة، وإنما أصبح أمراً مفروضاً على السلطة من قبل إسرائيل التي لا تريد التوصل إلى تسوية على أساس حل الدولتين. لذلك تتعامل إسرائيل مع المفاوضات تكتيكياً لمجرد كسب الوقت من أجل فرض وقائعها على الأرض، وللتماشى مع رغبات المجتمع الدولي الذي يُريد ستر تواطئه على استمرار الاحتلال بالاحتماء بعملية مفاوضات دائمة.

لقد أصبحت السلطة ضرورة ويصعب على أغلبية الفلسطينيين في الداخل التفكير في التخلص منها. هذا من جهة، لكنها من جهة أخرى، أصبحت أيضاً أداة غير فاعلة لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة، بل تحولت إلى أداة تحمل عن إسرائيل أعباء ومسؤوليات الاحتلال. هذا هو المأزق الذي يجد الفلسطينيون أنفسهم فيه. فمن ناحية، أصبح معظمهم مرتبطاً مصلحياً بالسلطة، كما وظيفياً، لأن عليهم التمسك بها حفاظاً على خيار حل الدولتين الذي يبدو بصورة متزايدة أنه لن يتحقق. لكن من ناحية أخرى، عليهم - لمواجهة الاحتلال الذي أصبح مريحاً للمحتل ومستداماً - التخلص من السلطة، وبالتالي من حلّ الدولتين، ووضع إسرائيل أمام واقع الدولة الواحدة. لكن هل المعادلة بهذه البساطة: وجود السلطة يضمن استمرار إمكان حلّ

بالنتيجة، لم يبق فاعلاً من أدوات النظام السياسي الفلسطيني سوى السلطة الوطنية التي أنشئت بموجب اتفاق أوسلو، والتي حلتّ فعلاً محل جميع الأدوات المتقادمة والمتكلسة. وهذا الإحلال تم ليس فقط لكونها مدعومة سياسياً ومالياً من قبل أطراف خارجية مهتمة بالحفاظ عليها، وهذا وحده سبب مهم. بل أيضاً، وأساساً، لأن مصالح وارتباطات فلسطينية التصقت مع مرور الوقت بها، وأصبحت تدافع عن استمرارية وجودها. فقد نمت فئة سياسية أصبحت تعتمد بشكل كامل على السلطة وتعتاش منها، وتساعد عدد موظفي القطاع العام ليصل إلى نحو ١٦٠,٠٠٠ موظف، أصبحوا وعائلاتهم في انتظار الراتب الشهري من السلطة، فإن تأخر أو انقطع يرتبك مجرى حياتهم، ويرتبك بسبب ذلك مجمل اقتصاد البلاد. لقد أصبحت السلطة، على الرغم من جميع الانتقادات التي تُوجه إليها، العمود الفقري للنظام السياسي الفلسطيني.

* * *

السلطة "كعب أخيل" النظام السياسي الفلسطيني: هي ضرورة ومقتل في آن. فوفقاً لاتفاق أوسلو كانت السلطة تمثل وضعاً انتقالياً مؤقتاً ينتهي بإقامة الدولة بعد خمسة أعوام، لكنها عمّرت ولا تزال موجودة حتى الآن. لقد أصبح وجودها طبيعياً، دائماً، ومطلوباً من قطاعات فلسطينية عريضة. غير أن بقاء السلطة يفرض عليها التزامات يجب أن تفي بها. فهي العنوان الرسمي والعلني للفلسطينيين تحت الاحتلال، وكونها كذلك يحتم عليها التصرف بـ "مسؤولية" في حفظ الأمن وكبح

هو واقع الحال، فإن فاعلية الاستراتيجية المستقبلية تكمن في أن تختلف منطلقاتها عن الاستراتيجية الحالية التي لم تحقق الهدف المنشود.

أول هذه المنطلقات وأساسها هو ضرورة حدوث تحوّل جذري في الرؤية الفلسطينية الحالية إلى العلاقة مع إسرائيل الصهيونية، بحيث يعاد الاعتبار إلى التعريف الكلاسيكي لها بكونها علاقة استيطانية إحلالية لمستعمرٍ بمستعمرٍ، لا يمكنها إلا أن تكون علاقة صراعية وجودية، لا مجرد نزاع يمكن تسويته بالتوافق والتراضي. وهذا المنطلق مهم لأنه يضع الأمور في نصابها الصحيح، بمعنى أن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي صراع بقاء، سيكون مديداً ومفتوحاً على مصراعيه، ولعقود مقبلة كثيرة.

ثانياً، وبما أنه كذلك، فهذا صراع لن يُحلّ بالتفاوض إلا إذا قبل المستعمر بشروط المستعمر، وهي شروط إلغائية لا يمكن أن تُحقق الحد الأدنى المقبول من الفلسطينيين كونهم الأضعف حالياً في معادلة ميزان القوى مع إسرائيل. وهذا الاختلال في موازين القوى الذي من الواضح أنه سيستمر على المدى المنظور، سيكون بحاجة إلى تعديل كي يتمكن الفلسطينيون من الحصول، على الأقل، على الحد الأدنى لمطالبهم من إسرائيل.

ثالثاً، كي يتم إدخال تعديل على موازين القوى، فإن المفاوضات المستمرة منذ أكثر من عشرين عاماً لن تُنتج حلاً مقبولاً من الفلسطينيين للصراع. فهي لن تؤدي إلى إقامة دولة مستقلة وسيادية على حدود سنة ١٩٦٧، ولن توصل إلى حل "عادل" لقضية اللاجئين لأنه مرهون أساساً بموافقة إسرائيل المسبقة

رابعاً، واستناداً إلى ما سبق، فإن

الدولتين، وحلّ السلطة يؤدي إلى الدولة الواحدة؟ الوضع لم يعد بهذه الانسيابية التلقائية، وإنما أصبح مع مرور الوقت أكثر تعقيداً، فاستمرار وجود السلطة لا يضمن إقامة الدولة الفلسطينية، وحلّها لا يؤدي بالضرورة إلى إقامة الدولة الواحدة. إسرائيل أصبح لديها خيارات بعد الانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة في ظل استمرار سيطرة الاحتلال، وبعد إقامة الجدار الفاصل داخل الضفة، ويمكن في حال حلّ السلطة الآن أن تقوم إسرائيل بانسحاب أحادي الجانب من المناطق الأهلة في الضفة، وتضم الباقي رسمياً إليها. وهذا، إن حدث، يضع الفلسطينيين في مأزق أكبر من مأزقهم الحالي.

* * *

في ضوء هذه الحال يعود السؤال ليطرح نفسه من جديد: ما العمل إذاً، في ضوء ابتعاد الهدف وانغلاق المسارات؟ واضح أن الاستمرار في اجترار الطرح التقليدي للخيارات والتلويح العشوائي بالانتقال بينها لم يعد مجدياً، فالطرح نفسه لن يؤدي إلى بلوغ نتائج مختلفة، بل سيديم حالة الدوران في الحلقة المفرغة. وكي تُكسر هذه الحلقة يجب الحسم: فإمّا اختيار المواجهة الشاملة بحلّ السلطة والقيام بانتفاضة جديدة وتحمل كافة النتائج المترتبة على ذلك، وهي أصبحت كثيرة ومعقدة (لم يعد ممكناً استمرار وجود السلطة والقيام بانتفاضة في آن واحد)، وإمّا القيام بوضوح بإعلان استمرار وجود السلطة، وبناء استراتيجية العمل الفلسطيني المستقبلية وفقاً لذلك.

وإذا تم اعتماد خيار بقاء السلطة، وهذا

من التركيز على المفاوضات إلى التقوية الذاتية، وهذا يتحقق من خلال اتباع مسارات متوازنة:

المسار الأول، تركيز عمل السلطة على تعزيز الصمود الفلسطيني في البلد، والذي يجب أن يصبح المرتكز الاستراتيجي الأساسي لاستمرار وجود هذه السلطة، الأمر الذي يعني توجيه أقصى اهتمام إلى القطاعات الأساسية المؤثرة في حياة الناس، كالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، ودعم الزراعة والإسكان ومشاريع الإنتاج الصغيرة والمتوسطة لخلق أكبر عدد من فرص العمل، والحد من معدل البطالة المرتفع الذي يشجع على الهجرة إلى الخارج.

المسار الثاني يلخص ضرورة بعث الحياة في النظام السياسي الفلسطيني على مضامين عصرية وحديثة أساسها إجراء الانتخابات الدورية، وإخضاع مرتكزات النظام للرقابة والمساءلة والمحاسبة الجدية. ومركز هذا النظام يجب أن يكون داخل الوطن، لكن من دون إغفال الحاجة إلى اتباع وسائل خلاقة لإعادة العلاقة العضوية التي تربط المجتمعات الفلسطينية بعضها ببعض، في القدس والضفة والقطاع وداخل إسرائيل وفي الشتات.

المسار الثالث يتعلق بضرورة تكثيف مواجهة إسرائيل بمقاومة شعبية سلمية فاعلة في الداخل، وملاحقة انتقائية مدروسة على الصعيد الدولي. ويتعين على هذه الملاحقة أن تتركز في مسارين: استمرار الانضمام إلى هيئات ومؤسسات الأمم المتحدة، الأمر الذي يسمح بالملاحقة القانونية لإسرائيل والإسرائيليين دولياً، وتوسيع حملة المقاطعة في الأوساط الشعبية والرسمية في أرجاء العالم لتوسيع

على الفلسطينيين تركيز جلّ اهتمامهم وطاقاتهم وقدراتهم على ما يكفل لهم الحفاظ على الذات والبقاء داخل فلسطين أولاً، ثم استغلال كل ما هو متاح من فرص وإمكانات، على محدوديتها، لتمتين هذا الوجود والمراكمة عليه، الأمر الذي يحتاج إلى درجة عالية من التحمل والصبر من جهة، والجدية والمثابرة من جهة أخرى، لكنه فوق ذلك يحتاج إلى حنكة وبعُد نظر. تؤدي هذه المنطلقات إلى ضرورة أن تكون الاستراتيجية الفلسطينية المستقبلية مركبة، وذات مسارات متعددة ومتشعبة. على صعيد التسوية السياسية، يجدر بالفلسطينيين إنهاء اعتبار المفاوضات الخيار الاستراتيجي الوحيد المتاح لهم، وهذا يجب ألا يعني بالضرورة التوقف عن القيام بها، لأنه يؤدي إلى تأليب قوى خارجية ضدهم، ويستدرج إجراءات عقابية عليهم، بل يستدعي، في المقابل، تغيير التوقعات الفلسطينية من المفاوضات ووضعها في موقعها الطبيعي الملائم، وهو أنها مجرد مطلب مفروض يجب القيام به، على اعتبارها وظيفة تكتيكية ضرورية للحفاظ على استمرارية وجود السلطة، وليست نهجاً يمكن أن ينتج حلاً نهائياً مقبولاً للصراع. باختصار، على الفلسطينيين في حال اختيارهم بقاء السلطة الاستمرار في المفاوضات وتهميشها في آن، أي أن عليهم الاستمرار في القيام بالوظيفة التفاوضية، لكن مع ضرورة عدم التعويل على أن توصل هذه الوظيفة إلى تسوية نهائية لأنها ستكون، بالتأكيد، ضد مصلحتهم. ولا بأس، في المقابل، من استخدام المسار التفاوضي لتحصيل أي مكاسب جزئية يمكن أن تعزز بقاء الفلسطينيين وصمودهم في البلد. إن اهتمام الفلسطينيين يجب أن يتحول

الفلسطينية وفق أسس ومنطلقات جديدة.
هل هذا الأمر ممكن والحال على هذه
الحال؟
يوجد على الأقل بوارق أمل في بواكير
الحراك الذي يتفاعل وينمو حالياً داخل
غلاف الركود وتحت سطح حالة الارتخاء. ■

جبهة الأصدقاء ومحاصرة إسرائيل وإلحاق
الخصائر بها بذكاء.
هذا عملٌ جاد يتطلب كثيراً من العزم
والجهد والتركيز، ويشترط الابتعاد عن
العشوائية والغوغائية والشعبوية السياسية،
ويستدعي إعادة بعث الحياة السياسية

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

(القضية الفلسطينية / آفاق المستقبل - ١)

إضاءة على مأزق

النخبة السياسية الفلسطينية

جميل هلال

١٢١ صفحة ٨ دولارات

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

السياسة الفلسطينية

وعملية سلام الشرق الأوسط

غسان الخطيب

٢٧٨ صفحة ١٠ دولارات